المحاضرة العاشرة

مشكلات ابستمولوجية في علم السياسة:

– السياسة (الأصول والوظيفة):

1– السياسة عند أرسطو Aristote :

تعتبر السياسة عند ارسطو أعلى درجات المعرفة وارقى المعارف وأنبلها، لأنها قادرة على توجيهنا إلى معرفة الخير الأسمى، وهي غاية كل نشاطاتنا، هذا ما نقله أرسطو في كتابه "السياسة" La politique، الذي يمكن اعتباره أقدم المحاولات في الفلسفة السياسية في العهد الإغريقي.

يبني أرسطو هذا التعريف للسياسة على مبادئ:

1– أن كل الناس كائنات عاقلة حتى الهمجيين منهم، والنساء والعبيد.

2– في نظرية النظم السياسية يوظف أرسطو بعض المفاهيم الأساسية: الشكل، العيار والغاية. إن الأهم من بين هذه المعايير أو المبادئ، مبدأ اتخاذ القرار، أو الحزم، وهو القياس أو الميزان، وهو الوسطية، وهذه الأخير هي أهم قاعدة في الأخلاق عند أرسطو، لأنها تنطبق حتى على الحقائق الكمية مثل: سكان المدينة، كما تنطبق على المعاني المجردة، مثل: فضائل المواطنين، إنها القاعدة الضامنة للحياة الهنيئة للدول، وللأفراد، وهي رابطة تامة. مع أن السعادة تختلف عن النجاح، إلاّ أنها تُفهم على أنها إنجاز، وتحقيق روحي للمواطنين، وهي بالذات غاية الدولة والمتمثلة في تحقيق الفضيلة، خاصة الفضائل الأربعة بالنسبة لرسطو:

– الشجاعة Le courage

– الاعتدال La tempérance

– العدل La justice

– الحكمة La sagesse

الإنسان حيوان بطبعه، أي أنه كائن محكوم عليه العيش في مجتمع، وأن المدينة، نفسها، حقيقة طبيعية، ولم توجد لا نتيجة عقد، ولا نتيجة الصدفة، بمعنى، وجود المدينة كامن في مقتضيات الطبيعة الإنسانية[1].

---

1 أرسطوطاليس، السياسة، ترجمة: أحمد لطفي السيد، الكتاب الرابع(النظرية العامة للجمهورية الفاضلة)، ط1، منشورات الجمل، بيروت، 2009.

2- السياسة عند أفلاطون Platon:

على العكس من موقف أرسطو، الإنسان ليس بالحيوان السياسي جعل للعيش في مدينة، ذلك لأن كل إنسان هو بالنسبة لآخر عدو، وهو عدو لنفسه، لذلك، فإن دور السياسة، هو خلق نوع من الوحدة بوسطة الفضيلة والتربية.

يتحدث أفلاطون عن الفلسفة السياسية ضمن مؤلفاته: الجمهورية La république، السياسة، القوانين Les lois.

- تصنيف النُّظُمْ السياسية عند أفلاطون:

في كتاب الجمهورية يصف لنا أفلاطون الكيفية التي ننتقل بها من نظام سياسي إلى آخر، ويعتبر أن هذا التتابع ليس له قيمة تاريخية مثل ما هو الحال في كتاب طيماوس Le Timée، بل هو عرض لمنطق التسلسل، وهي خمسة:

1- الأرستوقراطية L'aristocratie أفضل النظم السياسية وأمثلها، لأن الملك فيها فيلسوفا (الفيلسوف الملك) Le philosophe roi الذي يجمع بين السلطة والحكمة. وهو عبارة عن مجموعة من الحكماء (فلاسفة) يحكمون المدينة بما يعتقدون أنه خير وحقيقي. في هذا المجتمع، الفلاسفة يحكمون، الجنود والشرطة يفرضون احترام القوانين، أما طبقة العمال المنتجين فوظيفتهم العمل والطاعة. وكل هذا من أجل حياة أفضل. إن هذا التصور المثالي للمجتمع، ما هو إلاّ تعبيرا عن نظام شمولي.

هذا النظام متبوع بأربعة أنظمة سيئة:

2- التيموقراطية Timocratie نظام حكم مبني على اساس الشرف.

3- الأولغارشية L'oligarchie نظام حكم مبني على اساس الثروة.

4- الديموقراطية La démocratie نظام حكم مبني على اساس المساواة.

5- الطاغية La tyrannie نظام حكم مبني على أساس الأهواء، وهو النظام الذي يعلن نهاية السياسة، لأنه ياغي القوانين مما يؤدي إلى اختلال التوازن في المدينة، والذي يظهر عند الانتقال من نظام إلى آخر، وهذا يشبه تماما الاختلال الحاصل بين مراتب النفس وأقسامها.

لا تعني ممارسة السياسة، التحول إلى سياسي، بل إلى جانب القدرة على ممارسة السياسة، امتلاك معرفة خاصة، أو علم ضروري لكل العلوم مثل الرياضيات. يوظف أفلاطون ثلاثة مناهج في البحث لتوضيح معنى السياسي Le politique:

– التقسيم La division: يجعل السياسي مثل الكاهن (الراعي) الذي يهتم بقطيعه، وذلك بجمع الأشياء المتشابهة، ثم محاولة تقسيمها للحصول على مجموعات فرعية متجانسة، وهذه الطريقة في نظر أفلاطون فاشلة، لأنها لا تأخذ بالاعتبار مختلف الوظائف المتعلقة بالسياسي.

– الأسطورة Le mythe: يتجه أفلاطون إلى البحث عن معنى السياسة من خلال الأسطورة، بحيث ينطلق من عناية كرونوس[2] Kronos الذي يهتم برعاية البشر، إلى درجة أنهم لا يجدون شيء يقومون به، إلا أن هذه الحياة بالنسبة لأفلاطون سلبية، لأن بمجرد ما يتخلى كرونوس عن البشر، تسير الحياة في الاتجاه المعاكس، فمثلا، تبدأ حياة الإنسان بمرحلة الشيخوخة وتنتهي إلى الشباب، وهذا يؤدي إلى الفشل.

– البراديغم Le paradigme من فشل الأساس الأسطوري في تعريف السياسة، ينطلق أفلاطون من البراديغم، بحيث يشبّه عناية الساسي بالرعية، بتقنية حياكة الصوف، ذلك لأن الحياكة تسمح بتوفير اللباس الذي يحمي الإنسان، فالحائك يستعمل مواد معدة مسبقا وبواسطة المساعدين، إلا أنه يصطدم بمنافسين حائكي الحرير، أو من طرف حلفاء، من هنا يتسائل المحاورون عن العلاقة بين الحياكة والسياسة[3].

بعد أفلاطون وأرسطو، يأتي كل من هوبز، ولوك، مانتسكيو، فلاسفة اهتموا بالسياسة، وصولا إلى المعاصرين منهم أمثال، الفيلسوف الألماني ليو شتراوس Léo Strauss (1899-1937)، والمشرع الألماني كارل شميث Carl Shmidt (188-1985)، الذين بذلوا كل ما بوسعهم من أجل فهم الطبيعة العميقة للسياسة، وتحليل نختلف أنماط الحكم لمعرفة ما هو الأفضل.

كان لا بد من الانتظار القرن العشرين مولد علم السياسة مستقلا عن الفلسفة، بحيث لم تعد غايته الكشف عن أفضل نظام حكم، بل غايته تحليل آليات السلطة Mécanisme du pouvoir.

هل يتعلق الأمر هنا بعلم السياسة أم بالعلوم السياسية؟

يعتقد البعض أمثال العلم الاجتماعي الإيطالي باريتو Vilfredo Pareto (1848-1923)، أن علم السياسة هو نقطة تقاطع لمختلف الأنشطة والعلوم، لأنه نشأ في أحضان الدراسات السوسيولوجيا حول: النُخَب السياسية[4]،

---

2 كرونوس Kronos أي المكلّل أو المتوّج.

3 Platon, Le politique, ou De la royauté, livre pdf, Trad : Émile Chambry, Édition de référence : Garnier –Flammarion,

4 بحيث يعتقد أن النخبة التي لا تستطيع أن تخوض حربا، لا بد أن تترك مكانها لنخبة أخرى أقوى منها، وقد ترتب عن ذلك اتهامه بالفاشية وتشجيع استعمال القوة والعنف من أجل النظام.

- Raymond Aron, Introduction à la philosophie politique (Démocratie et révolution), Coll, livre de poche, Paris, Éditions de Fallois, 1997.

والديموقراطية، والعلوم الإدارية، الحقوق، الفلسفة السياسية، ثم أصبح هذا العلم أكثر غنا بدراسته حول العلاقات الخارجية (الدولية)، أو الجيوسياسية، وحول الأنثروبولوجيا السياسية، وعلم النفس السياسي. كل من هذه الشعب مستقلة نسبيا، لذلك نتحدث بشكل عام عن علوم سياسية، أي بالجمع.

هذه المقاربات استعملت في دراسة الظواهر السياسية وكانت محا نقاش في الجامعات الفرنسية منذ بداية تدريس علم السياسة: ففي السبعينات 1970 حاول بعض الأساتذة رسم حدود، ومناهج هذا العلم، البعض الآخر، عل العكس من ذلك، حاول اعطاء المجال الأوسع لعلم السياسة، وذلك بجعله متفتح ومستعمل لمجمل العلوم الإنسانية.

– علم السياسة والفلسفة السياسية:

يبدو من الوهلة الأولى أن الربط بين مفهومي العلم والسياسة أمرا في غاية الصعوبة تصورا، كونهما واقعان متميزان من حيث الطبيعة. لذلك يتطلب الربط بينهما، أو على الأقل تقريبهما، تحليلا عميقا مقنعا، ويرجع هذا إلى عدة أسباب، منها: أن السياسة لم تعرف إلاّ بكونها فنا Un art أكثر منها علما، في حين، أن هذا الأخير له مواصفاته، من موضوعية ودقة. لا يمنعنا ذلك من محاولة ضبط مفهوم السياسة، وربطه بمفهوم العلم.

1– السياسة La Politique: إن تعدد معان هذه الكلمة جعل منها إما متواجدة في كل مجال، أو تلاشيها لعدم القدرة على ضبط معناها. إلاّ أن الثابت فيها، هو أصلها اليوناني أين لها معنى "شؤون المدينة". والملاحظ أن معنى هذه الكلمة يتغير حسب الاستعمال.

إنها المشهد La scène، أو هي حقل أو الميدان المواجهة بين الأفراد والجماعات في تنافس حول ممارسة السلطة والحكم مثلما عبّر عنها بورديو Pierre Bourdieu ، وهي نوع من السباق بين الأحزاب وشخصيات سياسية من أجل التحكم في الدولة، وفي الجماعات المحلية، والمؤسسات الدولية. إن هذا التعريف يحيل إلى بعض المعاني مثل، ممارسة السياسة، أو القيام بالاختيار السياسي. وتتخذ السياسة معنى آخر في عبارة: السياسة الحكومية، السياسة الصحية، السياسة العمومية وغيرها من المعاني. ومعنى السياسة في الأخير يمكن أن يدل على فن حكم (ممارس السلطة) الأفراد في المجتمع[5].

في حين مصطلح الحياة السياسية La vie politique يحيلنا إلى تصوّر بعض الوظائف الخاصة ببعض الأشخاص (ممثلين، مرشحين...)، أو تصور بعض المؤسسات (أحزاب، جماعات، الدول).

---

5 Philippe Braud, La science politique, 11ème édition, coll Que s'ais je ? Paris, puf.

– السياسة اسم مؤنث يشير إلى مجموعة النشاطات، وإلى فضاء خاص تنافسي من أجل الحكم وممارسة السلطة، أي الحياة السياسية.

يعرّف ماكس فيبر السياسة في قوله: "هي مجموعة الجهود المبذولة من أجل المشاركة في السلطة (الحكم)، أو التأثير على عملية تقسيم الحكم، سواء بين الدول، أو بين مختلف الجماعات في نفس الدولة"[6]. بشكل عام هذا التعريف يتطابق مع الاستعمال العادي (اليومي) للكلمة.

يمكن القول، أن الحديث عن السياسة، هو حديث حول النظرة الشاملة والعلمية للظواهر السياسية، وللبحث المنظم حول محدداتها. إذن النشاطات السياسية تنتمي إلى مجال الحياة السياسية، وتسجل حظورها في المجتمع كله. وقد ترجع كل هذه المعاني وتشير بشكل مباشر إلى الحكومة Le gouvernement مجتمع ما في معناها الواسع.

إن الملاحظ في كل هذه التعريفات، هو استحالة الحديث، سواء عن الحياة السياسية، أو النشاط السياسي، أو المؤسسات السياسية إلاّ في سياق مجتمعي، أي في صورتها الاجتماعية، وهذا يثبت بأن الكثير من الظواهر التي نعتقد بأنها اجتماعيه، أو اقتصادية، سرعان ما تتحول إلى ظواهر سياسية، مثل: البطالة، العمل، السكن والفكر وغيرها[7]. فإذا كان تعريف السياسة بأنها علم الحوادث السياسية، فإن السؤال هو: ما الحادث السياسي؟ إن الحقائق السياسية ليست سياسية بالطبيعة، ذلك لأن البعد السياسي لحقيقة ما متغيّر في الزمان والمكان، فليس كل شيء سياسي، لكن، كل حدث اجتماعي، هو حدث قابل للتسييس Politisable، لذلك علينا أن نعتبر ما هو سياسي، كبُعد اساسي لكل ظاهرة اجتماعية.

– **علم السياسة**: دراسة أكاديمية حول الظواهر السياسية، وهو علم من العلوم الاجتماعية، من فروعه: النظرية السياسية، علم الاجتماع السياسي، العلوم الإدارية، العلاقات الخارجية، ويضيف بعض المتخصصين فيه، فرع الدراسات الاستراتيجية. أما تخصصاته الفرعية منها: الفلسفة السياسية، الديبلوماسية والعلاقات أو الدراسات الدولية، السياسة المقارنة، النظرية السياسية، الإدارة العمومية، السياسات العمومية.

– **الفلسفة السياسية**: هي شعبة من شعب الفلسفة، تهتم بدراسة المسائل المتعلقة بالسلطة السياسية، وبالدولة، والحكومة، والقانون، والسياسة، والعدل، والخير المشترك. وهي من شُعب فلسفة الفعل، إلى جانب فلسفة القانون، وفلسفة الأخلاق. وكونها مبحث من مباحث الفلسفة، فهي متميزة عن الدراسات في مجال العلوم الإنسانية،

---

6 Max weber, Le savant et le politique, 1959, coll : LES CLASSIQUES DES SCIENCES SOCIALES, Paris, Union Generale d'Editions, 1963, p 87.

7 Dominique Chagnolland De Sabouret, Introduction à la science politique, 8ème Edition, Paris, Dalloz, 2018.

والاجتماعية مثل: السوسيولوجيا، التاريخ، علم النفس، وعلم النفس السياسي، وعلم السياسة، وهي الفروع التي تبني دراستها على ما له وجود تاريخي وخاص. بينما الفلسفة السياسية تبحث عما يشكل وجوده وجودا كونيا، وتهتم بسؤال الحق، وسؤال الشرعية. ويعتبر الفيلسوف والكاتب الفرنسي في عصر الأنوار مونتسكيو Montesquieu (1689-1755) الأب الحقيقي للفلسفة السياسية، ويشهد له مؤلفة الكبير: روح القوانين De l'esprit des lois 1748 ومن خلال دراسته للقوانين، والمجتمعات الإنسانية على الصعيد السياسي، يميّز بين ثلاثة أنواع من الحكومات:

- ملكي (الفردي) Monarchique

- مستبد Despotique

- جمهوري Républicain. في نظره لا ينبغي أن نضع الهيئات الثلاث: التشريعية، والقضائية، والتنفيذية في أيدٍ واحدة، كما أنه حارب العبودية.

الملاحظ، أن الفلسفة السياسية هي تخصص فرعي من علم السياسة، يدل هذا علة قوة ارتباطهما اليوم بحيث أن الدراسات في العلوم السياسية تقتضي دراسات في الفلسفة السياسية.

– مشكلة موضوع علم السياسة:

تعتبر السياسة هيئة فعلية، أي فعل ينتمي إلى الأفعال العمومية (فعل عمومي)، ويرجع ذلك إلى طابعها العمومي. كما أن الوظيفة العمومية تهدف إلى خلق نظام اجتماعي وسياسي يتحكم في التوترات ، ويعمل على ادماج الأفراد والجماعات في المجتمع. يبقى أن هذه الوظيفة مرتبطة بالحكم الذي توسعت دائرة تدخله حتى أصبح يشكل كل نواحي الحياة الاجتماعية. من هنا يمكن التساؤل عن الموضوعات التي يشتغل عليها الباحث السياسي؟ انطلاق من التسليم بتوسع دائرة تدخل السلطات العمومية، وهذا حتى بداية القرن التاسع عشر (19)، أين ظهر علم السياسة كآخر العلوم الاجتماعية تأسيسا نتيجة تطورات معينة مثل: تطور البيروقراطية الحديثة، وعملية علمنة الانتخاب. ومن مظاهره الجديدة، أصبحت الحكومة لا تتدخل إلا في المسائل المالية، والعسكرية، والحفاظ على النظام العام، والمواصلات.

من هنا يمكن تحديد موضوع علم السياسة من خلال مقاربتين: **الأولى** المتعلقة بالتخصصات الفرعية لهذا العلم وهي أربعة:

نظرية سياسية – سوسيولوجيا سياسية– الحَوْكَمَة والعمل العام – علاقات خارجية.

الثانية: التسليم من أن كل مجتمع ينبغي أن تكون غايته إنتاج وإعادة إنتاج ما هو ضروري للمجتمع بطُرُقٍ ونُظُمٍ ثلاثة: **النظام الأول،** إنتاج الحاجات المادية، والمصلحية. **الثاني،** نظام إنتاج ما هو رمزي، تذكاري، تواصلي من أجل لم الشمل والوحدة، كالروايات التاريخية، والأعمال الفنية، أو أيديولوجيا معينة، أو طرق التواصل والحوار. **الثالث،** إنتاج القوانين التي تحقق العدالة، والتي تتصف بالإلزام ولها علاقة بالنظامين السابقين بحيث يمكن أن تلزم السلطة بعض المؤسسات الإنتاجية باحترام بعض القواعد التي تتماشى وسياسة البلاد.

بناء على المقاربتين يمكن التفصيل في موضوع علم السياسة والذي يتفرع إلى الكثير من الظواهر والمظاهر يمكن حصرها وذلك من خلال الإجابة عن التساؤل التالي: فما هي الموضوعات التي يبحث فيها العالم السياسي؟

1- القادة السياسيين:

في كل مجتمع هناك من يمارس الحكم ومن يماي القوانين ويعمل على احترامها، وقد يلجئ إلى القوة لتحقيق ذلك. الحكم أو السلطة اليوم تتحكم فيها دساتير وقوانين، وتقوم مقاربة التحليل العلمي على ما يلي:

أ- تعيين الطبقة السياسية اجتماعيا: وقد عملة الدراسات في المجال السياسي في الثمانينات 1980 على:

- توضيح طبيعة مكونات الطبقة السياسية: الجنس، السن، الأصول الاجتماعية، المجال المهني.
- توضيح آليات الانتخاب الاجتماعي والسياسي، مستوى التكوين، العلاقات بتنظيمات معينة.
- الاهتمام بمحيط المسؤولين السياسيين، وبمكونات الوزارية أو الرئاسية.

إن المعنى الذي تحمله كلمة المسار السياسي Le cursus politique هو الإشارة إلى مختلف المراحل التي تؤدي إلى ولوج الحياة السياسية الاحترافية، والارتقاء في المناصب السياسية.

المشكلة تكمن في الاجابة عن السؤال: هل هناك طبقة معينة من أجل الحكم والقيادة؟ القول بوجود طبقة خاصة معناه الإعلان عن حكم أوليغارشي. القول بالعكس، وأن هناك طبقات وليس طبقة معينة، هو إعلان عن بنية متعددة الأنظمة في السلطة أو في النظام السياسي.

ب- وصف الآليات والصلاحيات المؤسساتية للأعضاء القادة، وهي المقاربة الثانية، والمتمثلة في عملية تصنيف أنظمة الحكم، وتبنى هذه العملية على أساس البحث في أنماط توزيع الصلاحيات بين الجهاز التشريعي، والجهاز التنفيذي، وعنه ينجم إما نظام حكم متواري، أو نظام حكم متعارض السلطات، اليوم بعض المجتمعات تعاني من تعارض سلطة الشعب مع سلطة الدولة، وهذا التعارض يزيد من تعقيد التحليل والبحث العلمي السياسي.

ج– تحليل العمل (الوظيف) العمومي، أي تحليل السياسة العامة السائدة تحت رقابة القادة السياسيين، وهو اليوم مجال بحث علمي مهم.

2– الإدارة العامة:

ما يلفت الانتباه هو الزيادة في عدد الإداريين، وفي العمل الإداري الذي يميز المجتمعات اليوم. ينظر "ماكس فيبر" للعمل الإداري (البيروقراطية) نظرة إيجابية، بحيث يربطه بتطور الحكم الرشيد، وفي هذا يقول:" البيروقراطية هي الطريقة الوحيدة الأكثر عقلانية المعروفة في ممارسة مراقبة حتمية على البشر[8]".

في حين يقدم الرجل الثوري الروسي تروتسكي Léon Trotski (1879-1940) انتقادات للفكر الستاليني، وقد أثّرت أفكاره على علم الاجتماع الفرنسي، كما أنها شجعت على تطور التحليلات السياسية.

أفرزت التحليلات الإدارية ثلاثة مقاربات:

– المقاربة القانونية التي اهتمت بالمشكلات المؤسساتية.

– المقاربة الاجتماعية التي اهتمت بالأصول الاجتماعية للموظفين العموميين.

– المقاربة الإدارية، كثيرا ما ترتبط بالأعمال الاقتصادية والتسيير، وتهتم بالنظر في خصائص العقلانية والقرار الإداري حول تقييم الفعاليات والكفاءات النتائج بالنظر إلى الوسائل البشرية والمالية المتاحة والمسخرة.

3– أحزاب وجماعات المصالح:

للأحزاب والجماعات مصالح، والتي تتسبب في التحايل على الديموقراطية، هذه الأحزاب والجماعات عبارة عن تنظيمات التي تهتم أكثر بالتوقعات الاجتماعية Attentes sociales محاولة البعض منهم إعطاء بعض الإجابات على المشهد السياسي من أجل ضمان عهدة لممارسة السلطة والحكم، والبعض الآخر يبحث في كيفية لتأثير في المسؤولين السياسيين من أجل المصلحة. من هذه الأحزاء والجماعات:

– الأحزاب السياسية: وهي عبارة عن آلات انتخابية، وساحات النقاش، تركز أكثر جهودها على المواعيد الإنتخابية.

– مجموعات المصالح: غايتها التأثير على السلطات العمومية.

4– المواطنون: أصناف التحليل وآليات التصنيف:

---

8 Bureaucratie. Le moyen le plus rationnel que l'on connaisse pour exercer un contrôle impératif sur des êtres humains.
- Max Weber, Économie et société : L'organisation et les puissances de la société dans leur rapport avec l'économie, Paris, PLON, 1971.

طبعا، المجتمع السياسي يتكون من أفراد التي تربطهم علاقات متنوعة، – **اقتصادية**: بحيث يكون منهم المنتجون، والمستهلكون، العاملون والقاعدون، المتقاعدون والبطالون. **اجتماعية ثقافية**: اللغة، الدين، الانتماء الاجتماعي.

– **إدارية وسياسية**: ينظر من ناحية دافعي الضرائب، أو مدافعين عن الحقوق، وطنيين أو أجانب، أو مواطنين.

من أهم المشكلات التي تتسبب فيها هذه العلاقات:

– **مشكلة الطبقات الاجتماعية**: مصطلح الطبقات الاجتماعية هو مصطلح ماركسي، وهو كذلك موضوع نقاش اجتماعي على الدوام، ومنذ القدم. ويعتبر تعيين حدود الطبقات الاجتماعية وكذا العلاقة الحركية توافق أو صراع، من التحديات العلمية نظرا لتعقيدها. ويعتبر رأس المال الثقافي Capital culturel من المعطيات التي تؤثر في رسم الحدود بين الطبقات الاجتماعية في نظر بيار بورديو Pierre Bourdieu، كمل يعتبره من جهة أخرى عنصر اساسي في التحليل.

– مشكلة الهوية: يتحدث ماكس فسبر في هذا المجال حول قيمة الشعور بالانتماء إلى مجتمع معين، ومتميز عن أفراد المجتمعات الأخرى، نحن /الآخرين، وما لهذا الشعور من تأثير هذه العلاقات الاجتماعية الواقعية، وتأثيرها على النظام السياسي خاصة في مسألة التصنيف الاجتماعي.

– **العمل السياسي**:

يخضع العمل السياسي إلى أربعة حركات متتالية وغير مستقلة عن بعضها البعض:

–التنشئة السياسية الاجتماعية: كل ما يمكن أن يكتسبه الفرد في المجتمع.

– التعبئة الجماعية: ويتعلق الأمر بطرق المطالبة.

– المشاركة السياسية المؤسسة: المسؤولة عن النظام وتنظيم الانتخابات خاصة في النظام الديموقراطي.

– ممارسة السلطة السياسية: كل مجتمع مسير من طرف مجموعة حاكمة، تقرر، إلا أنها تخضع هي كذلك لضغوط، ومشاكل معقدة.

من هنا نستنتج بأن العمل السياسي، عمل معقد لا يتحكم فيه ممثل واحد، بل عدة ممثلين، وهو نتيجة إجراءات ونشاطات إدا رية قصدية، كما أنه نتيجة علاقات القوة بين مختلف الممثلين. من جهة أخرى يشمل علم السياسة متحد الباحثين، يعملون على تحليل مختلف آليات مبادئ الهيمنة ، وعمليات الاحتفاظ بوضعيات السلطة السياسية، ووضعية ألائك الذين يتنافسون على التأسيس والمتابعة للقضايا والمسائل الاجتماعية.

– منهج علم السياسة:

إن التطور التدريجي لعلم السياسة في القرن 20، وكذا تطور كل من علم الاقتصاد، وعلم الاجتماع، لم يكن وليد الصدفة، بل كان استجابة للحاجة الاجتماعية من جهة، وتوفر البيئة الملائمة لهذا التطور من جهة أخرى. تتصف المجتمعات المتطورة بعلاقاتها المعقدة بين الفاعلين والممثلين الاجتماعيين، كما أنها مبنية على أساس الأدوار والواجبات، وتنوع الروابط الاقتصادية منها أو السياسية، أو كما يطلق عليها نوربرت إلياسNorbert Elias : إطالة سلاسل الاستقلال L'allongement des chaines d'indépendance، من أجل توجيه وإدارة الأنظمة الأكثر تعقيدا وفاعلية، لكنها، في الوقت نفسه، تبدو ضعيفة ومعرضة للانهيار والتوقف عن العمل. هذه الظاهرة يمكن ملاحظتها في الميدان الاقتصادي والمالي، ولتفادي ذلك يتطلب الأمر معرفة صحيحة ودقيقة بمسائل المجال من أجل السير الحسن. هو الحال نفسه في **الميدان السياسي**، أين يتطلب الأمر، من أجل اتخاذ بعض اقرارات السياسية الملائمة، المعرفة بواقع المجال السياسي، خاصة إذا تعلق الأمر بالتدخل من أجل منع حدوث خلل، أو تقديم حلول لمسائل اجتماعية، أو من أجل ضبط قواعد للمنافسة على السلطة والحكم. لذلك يتطلب من علم السياسة أن يكون له موضوع، محدد، ومنهج بحث في دراسة ظواهره[9].

– أحدث المناهج في علم السياسة ومشاكلها:

لم يستقل علم السياسة عن الفلسفة السياسية، والقانون العام، إلا بعد ما حُدِدَت مفاهيمه، ومبادئه، ومناهجه، مع تأثره ببعض المشكلات مصدرها علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، كما احتفظ بالعلاقة مع بعض العلوم كالتاريخ، والاقتصاد، وعلم النفس الاجتماعي.

وكنموذج من المساهمين في التنظير لعلم السياسة، بورديو من خلال كتابه Esquisse d'une théorie de la pratique 1972. وقد كان له تأثير على علم السياسة من خلال ثلاثة أوجه:

– إدخال وسائل نظرية جديدة: مثل اللّغة، وخلق مفاهيم جديدة مكنت من توسيع دائرة البحث وجعل هذه المفاهيم شعبية وعامة، مثل مفهوم العادة L'habitus ببعض المعاني، رأس مال الثقافي، راس مال الرمزي، راس مال السياسي، مشكلة الهيمنة، وغيرها من المصطلحات.

– عملية نقل التساؤلات: يعمل بورديو من خلال مؤلفه على الابتعاد عن الموقف الذي يؤمن بأن الباحث يمكنه إنتاج علم (معرفة) محايد Un savoir neutre متحرر من كل حتمية.

---

9 Yves Surel, La science politique et ses méthodes, Paris, Armand Colin, 2015.

– علم اجماع تبشيري: بحيث يعتقد أن مهمة علم الاجتماع هي إزالة الستار، أي دوره هو إيضاح الواقع. بعيدا عن الاعتبارات الشخصية والإيديولوجية.

ما دام علم السياسة هو من العلوم الاجتماعية، فإن المناهج المستعملة فيه، هي أساسا المستعملة في العلوم الاجتماعية و التي يحاول تطبيقها، وقد ظهرت سنة 1980 وهذه المناهج يمكن تلخيصها في الخطوات التالية:

1– تراكم المعلومات ووسائل العمل:

– الأرشيف Archives

– التحريات عن طريق الاستبيانات العامة والموحدة

– الملاحظات الميدانية

– التجريب

بالرغم من توفر هذه الوسائل، فإنه من الصعب تحقيق نتائج دقيقة، فمثلا، إذا كانت الملاحظات الميدانية والتجريب ممكن في بعض العلوم الاجتماعية، فإن تطبيقه في المجال السياسي تعترضه الكثير من العوائق، أبسطها، لا يمكن الباحث السياسي أن يتابع بسهولة مفاوضات دولية Négociations internationales نظرا لسرتها في أغلب الأحيان.

2– ضرورة النظرية:

إن غاية العلوم الاجتماعية هي التفسير، إلاّ أن هذه الغاية تكتنفها الكثير من المشاكل مثل: مفهوم السببية: والمستعمل في اللّغة العادية في بساطته، وهو مفهوم معقد في العلوم الاجتماعية، خاصة في علم السياسة، ذلك أن العالم السياسي وهو يحاول فهم العلاقة بين الأحداث السياسية، ومحاولة ربطها ببعضها البعض، فإنه لا يجد في ذلك المبرر المنطقي (السببي) لهذه العلاقة، أي التسلسل الكرونولوجي. فانفجار ثورة بعد فشل عسكري، لا يعني أن هذا الأخير هو سبب لها (لهذه الثورة). ينجم عن هذا صعوبة بناء نظرية سياسية Une théorie politique، مع أن للنظرية أهمية قصوى في مجال العلوم عامة، وفي علم السياسة على الخصوص.

مثال آخر: مفهوم الشبكة Le réseau يعين على بيان أهمية العلاقات غير الرسمية Informelles الموجودة بين المسؤولين السياسيين، والموظفين السامين، والأخصائيين، والشركاء الاقتصاديين، كما أنه يعين على بيان الاختلافات القانونية والمؤسساتية التي تعارض الدولة للخواص.

3- مشكلة التحليل (التحليل الكمي والنوعي):

لم تتطور العلوم التجريبية إلاّ بإدخالها عنصر القياس والتكميم (تكميم الظواهر)، وقد كانت إرادة علم السياسة في التخلص من الخطاب التخميني (التأملي) سببا في ادخال عنصر التكميم والترييض Mathématisation خاصة في أمريكا سنة 1950 للتعبير عن العلاقات بين مختلف المتغيرات، مثلا: بين الموقف السياسي وعلاقته مع الجنس، السن، مستوى الدخل، ملكية الأصول، العمل الاحترافي، وغيرها من المتغيرات المرتبطة فيما بينها. أما في العلاقات السياسية الخارجية الناتجة عن تحليل الكثير من المتغيرات التي تشكلها، فإن لمبدأ الصدفة والاحتمال مكانة خاصة مهما كانت الحسابات. لذلك فإن عملية التكميم والحساب في مجال السياسة محدودة، مثال ذلك تأثير البعد النفسي والانفعالي في الانتخابات. إن محاولة قياس بعض الظواهر السياسية قد يبعد علم السياسة عن بلوغه درجة الدقة والصحة في أحكامة.

4- مشكلة حرية التعبير والبحث العلمي:

في مجال السياسة غالبا ما يكون البحث العلمي وحرية التعبير خاضعان لشروط ولحدود:

- المشكل السياسي: أول نوع من أنواع المهددة لحرية التعبير العلمي، ويمكن أن يكون سببه دولة قمعية، État répressif فتتحول البحوث العلمية، وكل النشاطات الأخرى كالصحافة إلى مدافع عن الموقف السياسي الرسمي. ممكن ملاحظة ذلك في المجتمع السوفياتي سابقا، أو في مجتمع كوريا الشمالية حاليا، وفي كثير من الدول العربية ذات النظام الملكي، خاصة حين يتعلق الأمر بالقضايا السياسية الحساسة كالتدخل في شؤون الدول الضعيفة.

- المشكل الإعلامي: ويقصد به الإكراه المهني الإعلامي، هناك دائما سوء تفاهم بين العلوم الاجتماعية ووسائل الإعلام خاصة على الصعيد السياسي، وهنا بالضبط يمكن الإشارة إلى التمييز بين موقف الصحفي الإعلامي، والتحليل العلمي الذي يتطلب الحذر اللّغوي وطرق مناقشة الأصول.

لا يمكن أن يكون الخطاب العلمي مجرد تأمل، ولا هو مجرد ملاحظات بسيطة لما هو حاصل، إنه يتصف بالعلاقة وبالرابطة القوية بين النظري والتجريبي، وتحت تأثير العلوم التجريبية (الوضعية)، عملت العلوم الاجتماعية على محاولة إدخال عنصر التحليل الكمي Analyse quantitative لظواهرها. إلا أن خصوصية البحث في مجال العلوم السياسية يبرر بشكل واضح مكانة التحليل النوعي Analyse qualitative خاصة حين يوظف في اكتشاف سبل وطرق جديدة.

وما دامت المتغيرات كثيرة، فإن الباحث في مجال السياسة يجد نفسه على الدوام متأخرن وإذا ما تمكن من مسايرة الحدث السياسي فإنه لا يتمكن من معاينة كل جوانبه مما يجعل من عملية التنبؤ مثلا على اساس ربط الأحداث ببعضها البعض، أمر في غاية الصعوبة، وطبعا هذا ينقص من درجة العلمية التي تتمتع بها العلوم الطبيعية.

مراجع المحاضرة:

- أرسطوطاليس، السياسة، ترجمة: أحمد لطفي السيد، الكتاب الرابع(النظرية العامة للجمهورية الفاضلة)، ط1، منشورات الجمل، بيروت، 2009.

-Platon, Le politique, ou De la royauté, livre pdf, Trad : Émile Chambry, Édition de référence : Garnier –Flammarion,

- Raymond Aron, Introduction à la philosophie politique (Démocratie et révolution), Coll, livre de poche, Paris, Éditions de Fallois, 1997.

- Philippe Braud, La science politique, 11ème édition, coll Que s'ais je ? Paris, puf, p 9.

- Max weber, Le savant et le politique, 1959, coll : LES CLASSIQUES DES SCIENCES SOCIALES, Paris, Union Generale d'Editions, 1963, p 87.

- Dominique Chagnolland De Sabouret, Introduction à la science politique, 8ème Edition, Paris, Dalloz, 2018, p 8.

- Max Weber, Économie et société : L'organisation et les puissances de la société dans leur rapport avec l'économie, Paris, PLON, 1971.

-Yves Surel, La science politique et ses méthodes, Paris, Armand Colin, 2015, p 153.